



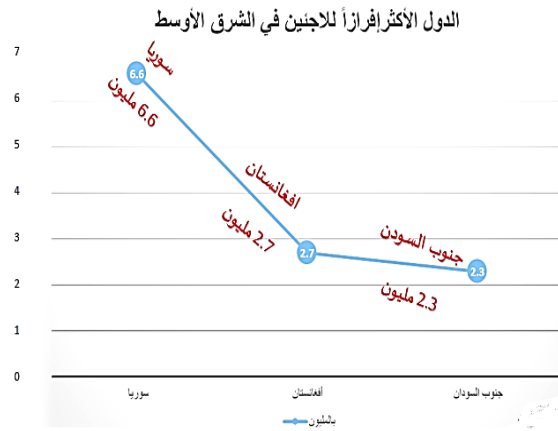
ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان  
Maat For Peace, Development, and Human Rights

# تداعيات فيروس كورونا

علي اللاجئين والمشردين داخليا  
في الشرق الأوسط

اعداد: علي محمد - محمد البنا  
تحرير: شريف عبد الحميد

وعزا هذا الوضع السيء للاجئين في منطقة الشرق الأوسط إلى اتجاه المساعدات الإنسانية نحو مكافحة جائحة فيروس كورونا المستجد بديل عن تقديم المساعدات الإنسانية الذين يعتمد عليها الغالبية من النازحين واللاجئين سواء في المناطق السكنية في الدول المضيفة أو في مخيمات النازحين، ويوجد في دول الشرق الأوسط الكبير ثلاثة دول من بين خمسة دول على مستوى العالم أكثر إفراراً للاجئين، وهم سوريا وأفغانستان وجنوب السودان وفقاً للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين.



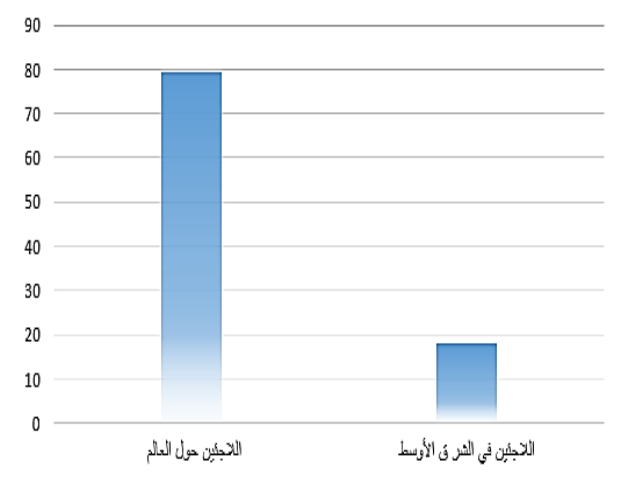
وفي سياق متصل، تجدر الإشارة إلى أنه حتى منتصف العام الحالي 2020، اضطر ما مجموعه حوالي 80 مليون امرأة وطفل ورجل في العالم إلى ترك ديارهم ليصبحوا لاجئين أو مشردين داخلياً، وقد يكون الأكثر إثارة للدهشة أنه هنالك 10 ملايين من هؤلاء الأشخاص فروا من ديارهم في 2019 وحده، وبطبيعة الحال فتلك الأعداد قد ازدادت مع ارتفاع وتيرة الصراعات والنزاعات الإقليمية والدولية، وخاصة النزاعات بالمنطقة العربية، والتي بدأت تتأجج مع دخول أطراف جديدة في الصراعات الدائرة، وتدخل قوى إقليمية ودولية في تلك الصراعات، وباتت بعض الدول العربية وكأنها مسرح عمليات، وأرضاً مهيأة للحرب بالوكالة، وكذلك هي سوق مفتوحة لتجارب الأسلحة الجديدة وبيعها واستيرادها، وتزامن مع كل هذا التعقيد والتشابك، ظهور فيروس هدد العالم بأسره، وشكلت جائحة كورونا - للأسف الشديد - تهديداً إضافياً للاجئين والمشردين داخلياً، والذين هم من بين أكثر الفئات ضعفاً.

في 11 مارس الماضي، أعلنت منظمة الصحة العالمية فيروس كورونا، جائحة عالمية، وأثرت الجائحة على أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين في أنحاء العالم، بسبب القيود التي فرضتها الحكومات المختلفة، من إغلاق كلي أو جزئي على حياة المواطنين أو الحجر الصحي الواسع الذي طُبّق لمنع تفشي الوباء على نطاق أوسع.

وكان للتداعيات الناجمة عن هذه القيود آثار سلبية على المواطنين في العالم، فقد ترتب على وباء (Covid-19)، على سبيل المثال لا الحصر، فقدان 25 مليون شخص لوظائفهم، وفقاً لمنظمة العمل الدولية. وألقت الجائحة بظلالها على مجتمعات بأكملها. وعلي وجه التحديد كانت مجتمعات اللاجئين من بين أكثر المتضررين، نظراً للهِشاشة والضعف الذي يُصيب هذه الفئة في أوقات الأزمات الإنسانية والكوارث، لا سيما في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل والتي تؤوي حالياً أكثر من 85% من اللاجئين حول العالم.

ويقدر أعداد اللاجئين في العالم بنحو 79.5 مليون نازح وفي منطقة الشرق الأوسط بما يصل إلى 18 مليون، نتيجة ارتفاع معدل النزاعات المسلحة والأزمات الإنسانية في تلك البلدان، وفاقمت جائحة كورونا من معاناة اللاجئين في هذه المناطق.

### إحصائية بأعداد اللاجئين



وتتناول في هذا التقرير، الآثار السلبية لفيروس كورونا المستجد على اللاجئين في الشرق الأوسط، أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة بين اللاجئين في إقليم شرق المتوسط، بجانب تقلص اعداد الأطفال اللاجئين الملتحقين بالتعليم، والإمكانية المحدودة لوصول اللاجئين للمياه النظيفة والصرف الصحي، بجانب تأثير الوباء علي الحق في الغذاء في مخيمات اللاجئين وعلى بعض الفئات الضعيفة مثل النساء، وأخيراً تأثير الجائحة علي المشردون داخلياً في الشرق الأوسط، لكن قبل ذلك نوضح الإطار القانوني لحماية اللاجئين والنازحين المشردين داخليا، والماهية القانونية للاجئ وفقا للمعاهدات الدولية.

### الإطار القانوني لحماية اللاجئين والمشردين داخليا

لم تحظ قضية اللاجئين باهتمام المجتمع الدولي إلا بعد الحرب العالمية الأولى، مع ظهور عصبة الأمم المتحدة، الهيئة التي سبقت وجود الأمم المتحدة، ولكن لم تتم معالجة المشكلة بشكل صحيح، حتى جاءت اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، والتي صادقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 25 يوليو 1951، وأنضم إليه 145 دولة حتى ذلك الوقت.

فتعتبر اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، الوثيقة القانونية المُسرعة لحقوق اللاجئين، بالإضافة إلى شمولها للالتزامات القانونية الواجبة على الدول تجاه حماية اللاجئين، وعرفت الاتفاقية اللاجئ بأنه "شخص يوجد خارج بلد جنسيته، بسبب خوف له ما يبرره، من التعرض للاضطهاد بسبب العنصر أو الدين أو القومية، أو الانتماء إلى طائفة اجتماعية معينة، أو إلى رأي سياسي، ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف أو لا يريد أن يستظل بحماية ذلك البلد أو العودة إليه بسبب ذلك الاضطهاد".

بيد إنه يؤخذ على هذا التعريف: أنه قصر وصف اللاجئ على الأشخاص الذين يضطرون إلى مغادرة بلدهم الأصلي بسبب الخوف من الاضطهاد، أو تعرضهم بالفعل للاضطهاد، بسبب الجنسية، أو العرق، أو الدين، أو الآراء السياسية، ولم تتضمن الأشخاص الذين يفرون من أوطانهم بسبب الخوف على حياتهم نتيجة نشوب حرب أهلية مثلاً، أو نتيجة عدوان خارجي أو احتلال، أو سيطرة أجنبية.

لكن تم تلاشي هذه التعريف في البروتوكول الملحق باتفاقية اللاجئين لعام 1967، والذي أضاف لتعريف اللاجئ بأنه كل شخص يُجبر على مغادرة محل إقامته بسبب اعتداء خارجي، أو احتلال، أو هيمنة أجنبية أو أحداث تعكر النظام العام مثل النزاعات المسلحة.

وفي اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لشؤون اللاجئين لعام 1969، شمل تعريف اللاجئ "الأشخاص الذين يجبرون على مغادرة دولهم الأصلية بسبب عدوان خارجي، أو احتلال أجنبي، أو سيطرة أجنبية أو بسبب أحداث تثير الاضطراب بشكل خطير بالنظام العام في إقليم دولته الأصل كله أو في جزء منه".

وطبقاً للمبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي وماورد بالمذكرة التمهيدية للمبادئ التوجيهية بخصوص هذه المسألة، فإن التشريد الداخلي يمس نحو 25 مليون نسمة، في مختلف أنحاء العالم، ويعد أبرز ظاهرة مأسوية يشهدها العالم المعاصر، ويُعرف المشردون داخلياً على أنهم: "الأشخاص أو جماعات الأشخاص الذين أُكروهوا على الهرب أو على ترك منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة أو اضطروا إلى ذلك، ولا سيما نتيجة أو سعيًا لتفادي آثار نزاع مسلح أو حالات عنف عام الأثر أو انتهاكات حقوق الإنسان أو كوارث طبيعية أو كوارث من فعل البشر ولم يعبروا الحدود الدولية المعترف بها للدولة.

بالإضافة إلى أنه يجب الإشارة إلى أن كلاً من اللاجئين والمشردين داخلياً شأنهم شأن أي فئة إنسانية أخرى تستفيد من حماية حقوق الإنسان المنصوص عليها بمواد القانون الدولي لحقوق الإنسان وصكوكه الرئيسية، فقد تقرر بموجب المادة رقم (2) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه "لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان، دونما تمييز من أي نوع، ولا سيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسياً وغير سياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد، أو أي وضع آخر، وفضلاً عن ذلك لا يجوز التمييز على أساس الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي للبلد أو الإقليم الذي ينتمي إليه الشخص، سواء أكان مستقلاً أو موضوعاً تحت الوصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتي أم خاضعاً لأي قيد آخر على سيادته". وبطبيعة الحال فالمقصود بـ "طالب اللجوء" الشخص الأجنبي، وهو ما يجعله يتمتع بمركز قانوني رئيسي ممنوح من قبل مواد القانون الدولي للشخص الأجنبي.

كما أنه وفي حالة نشوب نزاع مسلح دولي، فالمواطنون الفارون من الأعمال العدوانية يتمتعون بالحماية القانونية الكاملة، ويحظر أيضاً كل من الاعتداء على حياتهم أو سلامتهم البدنية، وبخاصة القتل بجميع أشكاله، والمعاملة القاسية أو التعذيب، وكذلك يحظر الاعتداء على كرامتهم الشخصية، وعلى الأخص المعاملة، وذلك بموجب اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب، والمؤرخة في 12 أغسطس 1949، والتي تضمنت في الباب الثالث منها تنظيم حقوق اللاجئين ووضعهم القانوني في حالة وجودهم.

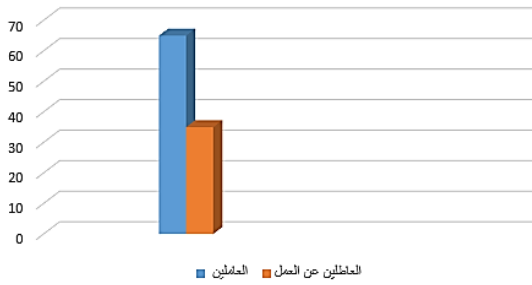
بإقليم أحد أطراف النزاع، أو على حدوده، وتجدر الإشارة على وجه الخصوص إلى ما تضمنته نص المادة رقم (44) من اتفاقية جنيف الرابعة، على أنه "عند تطبيق تدابير المراقبة المنصوص عنها في هذه الاتفاقية، لا تعامل الدولة الحاجزة للاجئين، الذين لا يتمتعون في الواقع بحماية أية حكومة، كأجانب أعداء لمجرد تبعيتهم القانونية لدولة معادية.

ونتيجة لتفاقم أعداد اللاجئين العرب إزاء الصراعات التي شهدتها المنطقة العربية في عدة دول كالعراق والصومال ولبنان، قامت الجامعة العربية بتاريخ 27 مارس 1994، بإصدار مشروع الاتفاقية العربية لتنظيم أوضاع اللاجئين في الدول العربية، حيث أكدت من خلالها في مادتها الأولى أن اللاجئ هو: "كل شخص يوجد خارج بلد جنسيته، أو خارج مقر إقامته الاعتيادية في حالة كونه عديم الجنسية ويخشى لأسباب معقولة أن يضطهد من أجل عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية أن يستظل بحماية ذلك البلد أو أن يعود إليه"، وأضافت نفس المادة أن اللاجئ أيضاً هو كل شخص يلتجئ مضطراً إلى عبور حدود بلده الأصلي أو مقر إقامته الاعتيادية بسبب العدوان المسلط على ذلك البلد أو احتلاله، والسيطرة الأجنبية عليه أو لوقوع كوارث طبيعية أو أحداث جسيمة ترتب عليها إخلال كبير بالنظام العام في كامل البلاد أو جزء منها.

وعلى الرغم من الحماية القانونية التي وفرتها المعاهدات الدولية للاجئين والمشردين داخلياً إلا أن هذه الحماية تغيب في أوقات الكوارث والأزمات الإنسانية، والنزعات المسلحة سواء الدولية أو غير الدولية.

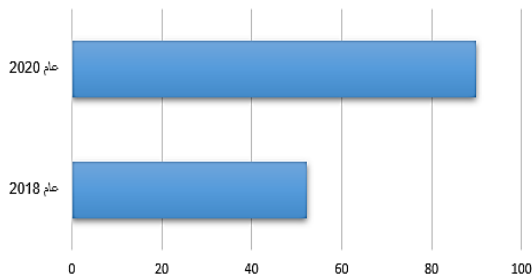
في الأردن البلد الذي يستضيف نحو مليوني لاجئ فلسطيني يقيمون في مخيمات للاجئين تديرها الأونروا، وما يصل الي 65 ألف لاجئ سوري، بالإضافة الي لاجئين من الصومال والعراق واليمن والسودان. أظهر استطلاع رأي إن 65% من هؤلاء اللاجئين ليس لديهم وظائف يعودوا إليها بعد رفع القيود الخاصة بـ COVID-19، ويعد اللاجئين السوريين الموجودين في الأكثر فقداناً للوظائف بعد جائحة كورونا. وعلي نفس المنوال، شهدت ليبيا فقدان نحو أكثر من 60% من اللاجئين لأعمالهم.

نسب اللاجئين العاملين في الأردن Covid-19



ويُرجح ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل بين اللاجئين الفلسطينيين في سوريا من 52.2% عام 2018 إلى 90% في عام 2020 بسبب الإجراءات المتبعة للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد.

ارتفاع معدلات البطالة بين اللاجئين الفلسطينيين في سوريا بين عامي 2018 الي عام 2020



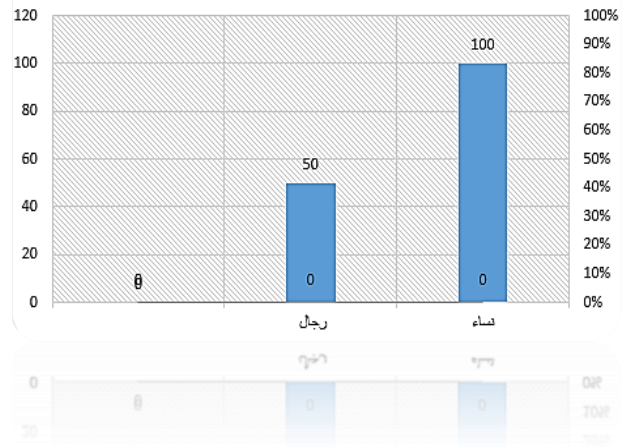
فكان لفيروس كورونا آثار واضحة على اللاجئين في الشرق الأوسط حيث فقد الغالبية العظمي من اللاجئين لأعمالهم وسبل كسب العيش الخاص بهم، ما فاقم من ظاهرة البطالة بينهم، وأصبحوا في حاجة ماسة للمساعدات الإنسانية لتلبية احتياجاتهم، من الغذاء وتدير الإيجارات الخاصة بالسكن لأولئك اللاجئين الذين لا يعيشون في مخيمات اللجوء.

## ارتفاع معدلات البطالة

أدي تفشي وباء فيروس كورونا المستجد الي ارتفاع غير مسبق في معدلات البطالة بين اللاجئين في دول الشرق الأوسط، في لبنان والتي تستضيف مليون ونصف لاجئ من الجنسيتين السورية والفلسطينية، فقد 50% من الرجال لوظائفهم، بجانب فقد نحو 100% من النساء للأعمال الذين كانوا يشغلونها قبل فرض القيود الخاصة بفيروس كورونا.

وكان الغالبية العظمي، من هؤلاء يعملون في وظائف متدنية ليست من ضمن الاقتصاد الرسمي، كعمال بناء او كهربائيين، او عمال نظافة او مزارعين وفقا لتقديم المفوضية السامية لحقوق اللاجئين، وكان الوضع قبل جائحة فيروس كورونا المستجد مُختلف قليلاً، لكن وضع اللاجئين السوريين بعد الجائحة تفاقم وأصبح يُهدد حياتهم، وبلغ متوسط ديون الاسرة الواحدة 1115 دولار أمريكي، فيما أضطر 70% من اللاجئين إلى تقليل استهلاكهم من الغذاء، بسبب نقص الأموال اللازمة للقيام بعملية شراء الغذاء.

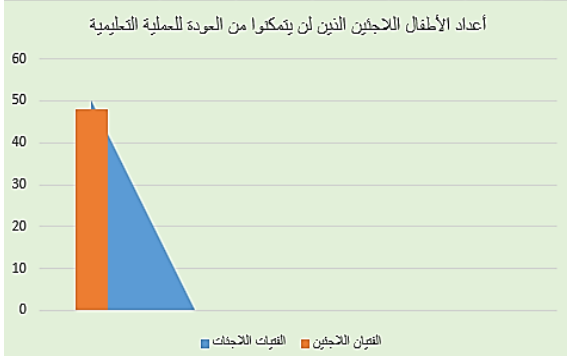
فقدان اللاجئين السوريين لوظائفهم بسبب Covid-19



## الحق في التعليم

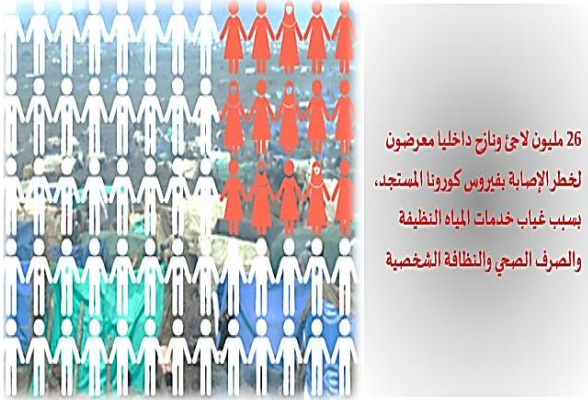
من بين التداعيات الناجمة عن فيروس كورونا المستجد، انتهاك الحق في التعليم بالنسبة للاجئين حول العالم وفي منطقة الشرق الأوسط على وجه التحديد، فكان عدد الأطفال اللاجئين خارج المدرسة قبل Covid-19 يقدر بنحو 48% أي ما يقارب من نصف الأطفال اللاجئين في اثني عشر دولة من بينهم الدول الواقعة في إقليم شرق المتوسط خارج التعليم، وهذا العدد مُرجح أن يتفاقم في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد، وفقا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسيف، فطيف واسع من عائلات اللاجئين لا يُمكنهم التأقلم مع استراتيجية التعليم عن بعد، لما تشمله من متطلبات مُرتفعة الكلفة مثل توفير أجهزة محمول أو حاسب شخصي لاستخدامها في التعليم عن بُعد. بجانب إن بعض الأسر من اللاجئين الذين فقدوا أعمالهم لن يتمكنوا من الإيفاء بالتزاماتهم نحو العملية التعليمية بعد انتظامها بالشكل الطبيعي بسبب الضائقة المالية المرتبطة بتحمل تكاليف الدراسة أو الزي المدرسي أو الكتب.

أما بالنسبة للفتيات اللاجئات اللائي لم يبلغن سن 18 عاماً، فإن تأثير Covid-19 عليهن بالغ الخطورة، خاصة إن الفتيات اللاجئات لديهن فرص أقل بالنسبة للحصول على التعليم مقارنة بالفتيان اللاجئين. فوفقا صندوق "ملالا لحق الفتيات في التعليم"، فنصف الفتيات اللاجئات المسجلات في المدارس الثانوية لن يُعدن للدراسة عند إعادة انتظام العملية التعليمية مرة أخرى، بجانب ذلك فإن الدول المُضيفة للاجئين والتي كانت نسبة التحاق الفتيات اللاجئات فيها تصل الي 10% في المرحلة الثانوية فإن جميع الفتيات معرضهن لخطر عدم الذهاب مرة أخرى الي المدارس بعد رفع القيود المفروضة نتيجة فيروس كورونا المستجد.



## الحق في المياه النظيفة

تعد المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحية بجانب بعض الممارسات المرتبطة بهما مثل غسل اليدين المتكرر، أمور ضرورية للوقاية من فيروس كورونا المستجد، لكن حتى هذه الممارسات غير متوفرة بصورة أساسية في مخيمات اللاجئين، والتي غالبا ما يكون فيها مراكز الاستحمام والمراحيض مشتركة أو ليس من السهولة الوصول إليها. ووفقا لتقديرات الهيئات الأممية فإن 26 مليون لاجئ ونازح داخليا في المنطقة العربية معرضون لخطر الإصابة أكثر من غيرهم بفيروس كورونا المستجد، بسبب عدم وجود خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.



## الحق في الغذاء

بناءً على ما تقدم، اضطرت النساء اللاجئات إلى استخدام مواد غير صحية قد تؤثر بشكل أو بآخر على صحتهم كبديل للمواد الطبية مثل القماش وأكياس النايلون. تجعل كل هذه الظروف النساء اللاجئات أقل قدرة على مواجهة فيروس كورونا المستجد. ولم تتوقف المسألة عند ذلك الحد فالأضرار الناجمة عن فيروس كورونا شملت دفع الأسر النازحة بفتياتهن اللاتي لم يبلغن السن القانوني للزواج المُحدد في المعاهدات الدولية إلى الزواج القسري، فأصبحت مسألة الزواج القسري بمثابة آلية تستخدمها الأسر للتأقلم مع الظروف الاقتصادية المترتبة على جائحة فيروس كورونا المستجد.

كمثال على ذلك، اضطرت عدد من أسر اللاجئتين السوريتين في تركيا إلى الدفع ببناتهن إلى الزواج المبكر لرجال أترك، سواء كان ذلك بشكل رسمي أو غير ذلك، من أجل الحصول على بعض المساعدات المالية التي تحتاجها تلك الأسر في الإيفاء بالتزاماتها المعيشية في تركيا. وفي بعض الحالات التي لم تتمكن فيها الأسر السورية من اللاجئتين في تركيا من دفع بعض الإجراءات الخاصة بالسكن، كانوا يقوموا بعرض استبدال بنتاهن مقابل دفع الالتزامات الخاصة بالإجراءات السكنية الذين يعيشون فيها.

كما اضطرت بعض النساء من ربات البيوت والعائلات لأسرهم في مخيمات اللاجئتين للاستدانة من أجل توفير الغذاء لأطفالهم، حسناء حربي وهي ربة منزل تعيش في مخيم في منطقة وادي البقاع اللبناني، كانت تعتمد فيما قبل Covid-19 على أجور أولادها الإثنيتين في توفير الغذاء لكن بعد الجائحة، توقف الولدين عن العمل، مما دفعها إلى تخفيض كمية الغذاء المطبوخة لأسرتها والاستدانة لشراء الخبز.

هددت التداعيات السلبية لـ Covid-19 اللاجئتين على مستوى العالم وفي منطقة الشرق الأوسط الحصول على الطعام بسبب فقدان لفييف من اللاجئتين لموارد دخولهم الذي تمكنهم من الحصول على الغذاء، ناهيك عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية بسبب انقطاع سلاسل التوريد، بالإضافة إلى نقص التمويل الخاص باللاجئتين المرتبط بالحصول على المساعدات الغذائية. في جنوب السودان على سبيل، أُجبر أكثر من 80% من اللاجئتين في جنوب السودان، كدولة واقعة في الشرق الأوسط من تخفيض الواجبات الغذائية أو حتى الاستغناء عنها نهائياً، وكذا فإن استطلاع رأي، أجراه المجلس الدانماركي للاجئين وشمل نحو 867 أسرة لاجئة في سورية، أشار إلى إن 80% من اللاجئتين السوريتين في الأردن لن يتمكنوا من الحصول على الغذاء بسبب عمليات الإغلاق والإجراءات المرتبطة بفيروس كورونا المستجد.

*كان لجائحة فيروس كورونا المستجد تأثيراً على بعض الفئات بشكل غير متناسب عن غيرهم، وتعد هذه الفئات الأكثر ضعفاً وهشاشة عند التعرض للكوارث والأزمات الإنسانية، ومن بينهم:*

## النساء

تعد النساء اللاجئات والنازحات الأكثر عُرضة لتداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد، وبشكل عام تحدث 61% من وفيات الأمهات في الدول الهشة بما في ذلك الدول التي تعاني من النزاعات المسلحة والكوارث الإنسانية والتي يعيش بها عديد من اللاجئتين والنازحين داخلياً ونتيجة لانخفاض التمويل الخاصة بالمساعدات الإنسانية غير المرتبطة بجائحة فيروس كورونا لمناطق النازحين، أصبحت بعض المستلزمات غير متوفرة للنساء والفتيات في مناطق النزوح، مثل الفوط الصحية المستخدمة في فترة الحيض والصابون والملابس الداخلية والتي يعتمدن في الحصول عليها على مساعدات المنظمات الإنسانية.

## النازحون والمشردون داخلياً

يواجه النازحون والمشردون داخلياً متاعب إضافية في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد، ويقدر عدد النازحين داخلياً في العالم بما يقارب من 47.8 مليون نازح داخلي نحو 30% منهم يقعون في إقليم شرق المتوسط وشمال إفريقيا، ويواجه النازحين داخلياً تحديات هائلة في ظل جائحة Covid-19، فطيف واسع من المخيمات لا يمكنها استيعاب الازدحام السكاني، وملاجئ الطوارئ ومستوطنات عشوائية يجعل ذلك أكثر عرضة لوصول محدود إلى خدمات الرعاية الصحية أو أكثر عرضة لوصول محدود إلى خدمات الرعاية الصحية أو أنهم قد يحرمون منها". "إن وباء فيروس كورونا الذي تفشى في جميع أنحاء العالم سوف يجعلهم أكثر عرضة للمخاطر، حيث إنه يُعرض ظروفهم المعيشية غير المستقرة في الأساس إلى مزيد من المخاطر، من خلال زيادة تقييد وصولهم إلى الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية".

ولكي نوضح بصورة أساسية، الظروف الصعبة والغير مواتية التي تواجه النازحين والمشردين داخلياً، يمكن ان نُلفت الانتباه لبعض العوامل الرئيسية التي ينبغي أن تشملها حقوق المشردين والنازحين داخلياً.

**1. ظروف الفرار وتشريد اللاجئين والمشردين داخلياً:** قد لا يستطيع بعض الأشخاص مغادرة مكانهم الرئيسي ومعهم أغراضهم الشخصية، فعادة ما تحدث الظروف المتعلقة باللجوء أو التشريد بصورة مفاجئة وغير منتظمة، وبالطبع يكونون بلا مأوى أو غذاء وأحياناً بلا كساء أو نقود، ولذا يضطرون للبحث عن مخيمات، والتي تعاني في اغلب بل كثير من الاحوال من أدنى معايير مستويات المعيشة، وفضلاً عن تدنى مستوى الخدمات الإنسانية والصحية، واكتظاظها بالآلاف من الأشخاص، وانتشار الامراض بينهم، وسوء التغذية، وانتشار الامراض المعدية.

**2. طريقة إنشاء المخيم:** ويكون الحُكم الفيصل فيها هو طريقة إنشاء المخيم، فهل تم إنشائه طبقاً لخطة عمل تفصيلية مُسبقة أم أُقيم عفويّاً مع وصول عدد مُتزايد من اللاجئين أو المُشردين داخلياً، وهنالك بالطبع فرق كبير بين ما يتم عمله وفق خطة محددة تتوقع كافة الاحتياجات وتعمل على توفير أقصى درجه من تلك الاحتياجات، وبين مخيم يتم عمله عشوائياً بسبب الزيادة المطردة في أعداد اللاجئين في الأونة الأخيرة

**3. الموقع المادي والجغرافي:** هناك ارتباطاً وثيقاً بين الموقع المادي وطريقة إنشاء المخيم، فبطبيعة الحال فالمخيم المبنى بعيداً عن مواقع الاقتتال أفضل من الموقع القريب من خط النار، وكذلك المخيم المبنى في مكان يسهل الوصول إليه والخروج منه، بما يستدعي حرية التنقل من وإلى المخيم، بما قد يوفر ميزة إضافية لفرق الإغاثة بالطبع أفضل من الإسكان المؤقت الذي لا يتمتع بمكان مادي مُناسب، ولا يوفر حماية جيدة من الظروف الجوية المناوئة، بما في ذلك الفيضانات والرياح العاتية، وأيضاً فُقرب المُخيم من مناطق النزاع قد يُعرض اللاجئين والمشردون داخلياً للهجوم في الخارج أو أثناء بحثهم عن الطعام أو الماء.

**4. إدارة ومراقبة المخيم:** وهو عامل مهم يضمن احترام وصيانة حقوق اللاجئين والمشردين داخلياً، ويجب بحكم القانون الدولي أن يكون هنالك فهم ووعي كامل لتلك الحقوق من قِبل قوات إنفاذ القانون والسلطات المعنية من الشرطة والجيش التابعة لبلد اللجوء، وتختلف عملية المراقبة من مخيم إلى آخر، ومن إدارة مخيم إلى آخر، فالمخيم المُقام داخل البلد الأصلي للمشردين يجب أن يكون من الأهمية الوصول إلى نوع الحماية التي تُقدمها السلطات المعنية، والتي تكون في الغالب مسؤولة عن نشوب النزاع، وإذا ما كان المُخيم تحت إدارة المنظمات الدولية، مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فسوف يدار بطريقة أفضل ويتم خضوعه للمراقبة بطريقة جيدة، بما يتم إتاحتها من موارد كثيرة لتلك المنظمات الدولية، وفضلاً عن أنها ستلقى احتراماً من قِبل السلطات



## حقوق النازحون والمشردون داخليا في ظل النزاعات

### المسلحة

الشرق الأوسط هي المنطقة التي تضم أكبر عدد من اللاجئين وخاصة في كلاً من إيران وسوريا، وكذلك المنطقة المُصدرة لأكثر عدد من اللاجئين في كلاً من العراق وسوريا، وما زالت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مصدر أكبر قدر من الحماية في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربية، وعلى الرغم من ذلك ظلت مصر وإسرائيل واليمن هي الدول الوحيدة التي وقعت على اتفاقية اللاجئين 1951، ولم توقع الدول الأخرى على صكوك الأمم المتحدة ولم تصدر تشريعات وطنية عن قانون اللاجئين، كما تؤكد مفوضية اللاجئين فإن المسائل المتعلقة باللجوء في المنطقة العربية، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تحكمها في الأساس قوانين وطنية عن الأجانب وتحركها مخاوف أمنية، وغير أن اللاجئين يجدون ترحيباً كبيراً في هذه المنطقة على أساس تقاليد الضيافة والتضامن الديني، وفي السنوات الخمس الأخيرة باتت منطقة الشرق الأوسط تحتل عناوين الأخبار في ظل النزاعات متضاربة ومتشابكة الأطراف، والتي تدعمها قوى إقليمية ودولية، تُشير إلى استمرار النزاعات، وهو ما يعني استمرار معاناة اللاجئين، وزيادة أعداد المُشردين داخلياً في تلك البلدان على إثر استمرار القتال في أكثر من دولة عربية.

وواقع الحال يخبرنا بأن هنالك فشلاً دولياً ذريعاً في احتواء أزمة اللاجئين، خاصة مع استعمال "اللاجئ" كورقة ضغط من قبل بعض الدول بالمنطقة، ووجب أن نفر أن هنالك ما يربو عن 190 دولة فشلوا في رفع المعاناة عما مجموعة حوالي 80 مليون لاجئ ومُشرد داخلي حتى منتصف عام 2020، وأكثر من نصف هؤلاء اللاجئين يعيشون في عشرة دول فقط من بين 193 دولة، والتي منها فلسطين وسوريا والعراق والصومال.

وبرزت كلاً من لبنان والأردن وتركيا وإيران كدول مضيفة، في منطقة الشرق الأوسط، وبالطبع أثرت النزاعات المُتتالية على أوضاع اللاجئين، وللأسف فقد شهدت منطقة الشرق الأوسط أكثر من عشرة حروب أسفرت عن انتهاكات عدة، وانتجت العديد والمزيد من النازحين والعائدين واللاجئين والمُشردين داخلياً، وبالتتالي تدهور منهجي لحقوقهم، ولنوعية حياتهم، ومستوى التعليم، وأفاق المستقبل بالنسبة لأطفالهم.

وفي سياق متصل، وعلى إثر تأجج الصراعات وتنامي المخاوف الأمنية للدول، قامت بعض الدول بالسعي الحثيث للحد من تدفق اللاجئين إليها، وقامت بتشديد الرقابة على المعابر الحدودية، وهو ما زاد من تقييد تدفق الناس عبر الحدود، وهو ما شجع أيضاً شبكات تهريب البشر عبر الحدود لتمارس أعمالها غير المشروعة، ويمكننا أن نلاحظ ان هنالك عجزاً إقليمياً وكذلك دولياً في مواجهة التحديات الراهنة الخاصة باللاجئين ففي ظل النزاعات المسلحة بمنطقة الشرق الأوسط؛ بما في ذلك حماية الفئات الأكثر تهميشاً، وفضلاً عن ان غياب المشاركة الدولية في تحمل الأعباء والمسؤولية إلى تحميل أعباء ثقيلة لدول مستضيفة مثل لبنان والأردن، واللذان يعانيان من أزمات اقتصادية حالية، وبالإضافة إلى افتقار تام للترتيبات الإقليمية الخاصة بمعالجة الأزمة، فسبع دول فقط من الدول الأثنين والعشرين الأعضاء في الجامعة العربية وقعت على الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين والبروتوكول الملحق بها، ولكن تبنت أغلب الدول العربية سياسة المقاربة لا الإدماج التام، أي أنها تعامل اللاجئين كضيوف مؤقتين، وذلك لعدة عوامل وأسباب أمنية وسياسية واقتصادية واعتبارات اجتماعية وثقافية.

وخلص القول يُمكن اعتبار تهديد الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، بشأن إغراق أوروبا باللاجئين يعبر عن توجه تركي مستقر تجاه الغرب، في ظل الثبات المستمر في السياسة التركية تجاه الاستغلال السياسي لأزمة اللاجئين، واعتبارها نعمة لا يمكن تعويضها في ابتزاز العائلة الأوروبية التي تناهض لحاق تركيا بعضويتها.

### أوضاع اللاجئين والمشردين داخليا في ظل Covid-19

صار مئات من الآلاف التي تقطعت بهم السبل جراء الصراعات الداخلية في وضع أكثر سوءاً، خاصة أولئك الذين يعيشون في مخيمات على الحدود بين بلدان الشرق الأوسط، يحملون بإعادة التوطين في إحدى الدول الآمنة وينتظرون دورهم في طابور يحتشد بالآلاف اللاجئين، ولم تتوقف المسألة عند ذلك الحد، فجاء فيروس كورونا المستجد ليلقي بهم في حلقة جديدة من عدم اليقين ويزيد أوجاعهم، وفضلاً على أن العديد من المنظمات الدولية قد جمدت انشطتها الخدمية الخاصة باللاجئين، وفيما يتعلق بالمساعدات المالية، فهي بالأساس غير كافية ولا تغطي الاحتياجات الخاصة بشراء المطهرات وأدوات الحماية والتعقيم، ومن ثم يعتمد الأمر على ما ستقدمه كل دولة لما لديها من منظمات إغاثة ولاجئين، بينما هناك بعض الدول لا تمنح اللاجئين الخدمات الكافية مثل المواطنين، وفي كثير من المخيمات يضطر العشرات إلى مشاركة مرحاض واحد فقط، بل إن الاستحمام قد يكون أمراً مستحيلاً، ولا يمكن حتى اتخاذ الاحتياطات الصحية الأساسية، مثل غسل اليدين. وفي مايو 2020، أعرب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، فيليبو غراندي، عن قلقه إزاء تفشى كورونا في مناطق الحروب والبلدان الفقيرة، وأكد على أن هناك حاجة ملحة لتدخل هيئات الأمم المتحدة للتعامل مع احتياجات اللاجئين والنازحين في سوريا وأفغانستان وفنزويلا، وغيرها من المناطق.

وفي ذات الصدد، فدول مجلس التعاون الخليجي تُعتبر في مقدمة الدول تقديماً للمساعدات لمعالجة نتائج الصراع المحتدم على الأراضي السورية، وتستضيف لبنان والاردن العديد من اللاجئين الفارين من الصراعات في العراق وسوريا وفلسطين ومع زيادة الابعاء الاقتصادية والسياسية مؤخراً - للأسف الشديد - بدأت الدولتان في فرض قيوداً مشددة على منح وتجديد تصاريح الإقامة، وصار نفاذ اللاجئين الآن مُقتصراً إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم، والصحة، والاستخدام، والمساعدة القانونية في أغلب الأحيان على المُسجلين أو على من يملكون وثائق قانونية، ومثل هذه القيود تدفع اللاجئين إلى أن يعتمدوا اعتماداً كبيراً على المعونات الدولية، والتي يقابلها اليوم العديد من المشاكل بسبب؛ ما تفرضه جائحة كورونا من ظروف استثنائية، وإغلاق عام شامل أو خاص جزئي لأغلب دول العالم، وفضلاً عن أن هنالك دولاً بالشرق الأوسط كتركيا، تنقل مئات من اللاجئين يومياً إلى الحدود لابتزاز أوروبا، وأغلب هؤلاء اللاجئين هم عرب وسوريين، وهو ما يجعلهم يُعاملون دون أدنى المعايير الدنيا لاحترام حقوق اللاجئين والمشردين داخلياً، والجدير بالذكر إن دعم بعض الدول بالمنطقة للعمليات القتالية المسلحة كتركيا وإيران، ودعمها لبعض القوى وتدخّلها في الشأن السوري والعراقي، قد زاد من معاناة اللاجئين، فمنذ العام 2019، بدأت أنقرة بالفعل في ترحيل لاجئين سوريين إلى مدينة راس العين التي سيطرت عليها خلال هجومها الأخيرة على شمال شرق سوريا، وقالت إن عودتهم طوعية، لكن تقارير محلية أخرى دولية أشارت إلى عمليات ترحيل قسري، وفضلاً عن ازدياد عدد الرشاوي المقدمة مؤخراً من قبل اللاجئين السوريين في تركيا. بسبب تعرضهم للمضايقات من قبل السلطات، وفضلاً عن خضوعهم ضمن حملة ترحيل قصرى إلى مناطق تحت حزام النار في سوريا، وهو ما يهدد حياة اللاجئين لخطر الموت.

"إن المفوضية ممتنة للغاية للحكومة المصرية على معاملة اللاجئين وطالبي اللجوء مثل المواطنين في تعاطفها مع جائحة فيروس كورونا"، ومن جانبها، قدمت المفوضية 15000 قناع جراحي من النوع N95 لوزارة الصحة والسكان لدعم الطاقم الطبي على الخطوط الأمامية للوباء.

وفي المقابل غير المقارن، فمآسي اللاجئين في إدلب السورية والجزر اليونانية تتفاقم؛ بسبب السياسات التركية المتعنتة، والتي تستخدم اللاجئين كورقة ضغط على الاتحاد الأوروبي، ووفقاً لتقارير الأمم المتحدة ذات الصلة، فمنذ ديسمبر 2019، وحتى منتصف مارس 2020، فقد هرب ما يقرب من مليون سوري من النزاع إلى مناطق مجاورة، واليوم فإن نحو ربع المواطنين في المناطق المتضررة من محافظتي إدلب وحلب لا يزالون قيد الفرار والنزوح، والطريق إلى تركيا مغلقة ومسدودة، إذ استمر إغلاق جميع المعابر الحدودية إلى تركيا، من حيث المبدأ، اعتباراً من مارس 2015، وفضلاً عن استكمال الحكومة التركية بناء جدار حدودي في عام 2018، واستخدمت القوة في صد وإرجاع اللاجئين الجدد. ولجأ ما يزيد على نصف المليون نازح سوري إلى المنطقة الحدودية في شمال غربي إدلب، وانتقل أكثر من 400 ألف نازح إلى المناطق الخاضعة لسيطرة تركيا شرقاً، لا سيما منطقة الباب وعفرين.

وفي سياق متصل، ففي زمن كورونا، لم يقتصر الأمر على فقدان غالبية اللاجئين لأعمالهم وتردي أحوالهم الاقتصادية، بل تعاضمت مخاوفهم من الإصابة بالفيروس، وفضلاً عن أن تفاقم أزمة كورونا بات يعد ثقلًا إضافيًا على نشاط المبادرات التطوعية لمساعدة اللاجئين، وبالإضافة إلى أنه مع فرض بعض الدول قيوداً على حركة الطيران، جعل وصول المساعدات الإنسانية والوكالات الإغاثية إلى اللاجئين أمراً ليس بيسير.

وقال المسؤول الأممي إن الأحوال حرجة بالنسبة للاجئين في أفغانستان والمنطقة المجاورة، واللاجئين في منطقة الشرق الأوسط وخاصة السوريين في لبنان، وما هو جدير بالوقوف أمامه؛ هو تأكيد غراندي، على أن التحدي الكبير يكمن في حالة سوريا واليمن وليبيا، محذراً من تداعيات جائحة كورونا التي انضفت إلى ما تعانيه تلك البلدان من حروب ومشاكل اقتصادية واجتماعية، وقد أشار غراندي، إلى أن الأمم المتحدة قد أطلقت نداءً تطالب فيه تقديم ملياري دولار لوكالاتها الإنسانية، وأوضح أن عمليات الدعم يجب أن تكون موجهة إلى الحكومات ذات الموارد الأضعف، ووجوب عدم انحصارها في القطاع الصحي فقط بل يجب أن تشمل أيضاً القطاع الاقتصادي، لأن الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا، تتسبب في معاناة اللاجئين، وزيادة حركات اللجوء الجديدة باتجاه أوروبا.

وفي ذات السياق، وبحسب خريطة الصراع في الشرق الأوسط، هناك نازحون أيضاً على الحدود السورية العراقية التركية ومناطق النزاع في إدلب وشمال سوريا والنازحين في محافظات اليمن، وفضلاً عن قيام جماعة أنصار الله الحوثية - التي تسيطر على العاصمة اليمنية صنعاء ومناطق أخرى، بمنع الناس من العودة إلى مدتهم، وهو ما يجعل سبل التواصل معهم أو تقديم المساعدات الإغاثية إليهم شيء في قمة الصعوبة، وفي المقابل هناك مئات الآلاف من اللاجئين الأفارقة في جمهورية مصر العربية، والتي يتم اعتبارهم مقيمون لا لاجئون، ولا يواجهون أي مخاطر، ويتمتعون بكافة الخدمات والمساعدات التي تقدمها الدولة، وفضلاً على أنه لا يتم التفرقة بين المواطنين المقيمين ولا المهاجرين أو اللاجئين، وخاصة اللاجئين من الدول العربية والأفريقية، وقد قال السيد كريم أتاسي، ممثل المفوضية لدى جمهورية مصر العربية وجامعة الدول العربية في مصر:

كما هو الحال في بريطانيا وإسبانيا وفرنسا، تبدو الأوضاع أكثر صعوبة في الدول التي تعاني من قلة الموارد، خاصة إذا كانت تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين، وهو ما يمكننا أن نطبقه على خريطة البلدان المتنازعة أو التي على أراضيها صراع دائري في الشرق الأوسط، وتحذر مؤسسة ماعت من الآثار غير المتوقعة والكارثية على مخيمات اللاجئين إذا ما تفشي فيروس كورونا بين اللاجئين، وخاصة اللاجئين السوريين والفلسطينيين في لبنان والأردن وسوريا، وهو ما يستدعي وضع حلولاً غير اعتيادية تناسب المرحلة والظروف الاستثنائية التي يفرضها فيروس كورونا على العالم بأسره، ويزيد الثقل أثقال على كاهل الفئات الأكثر تهميشاً وضعفاً، كاللاجئين والمشردين داخلياً.

### الخاتمة والتوصيات

في النهاية، من الجلي إن التبعات والآثار السلبية لانتشار جائحة كورونا المستجد طالت كافة مناحي الحياة في كل بقاع الأرض، وما زال يتوقع أن يزيد من شراسة آثاره إذا لم يتوقف انتشاره في كافة الدول، ومن تبعاته السلبية، ارتفاع نسب البطالة في العالم، وكذلك نسب الفقر، وأعداد الأطفال العاملين، وارتفاع أعداد فاقدى السكن، والسند، وعلى إثره ارتفع عدد اللاجئين والمشردين داخلياً، والمتردة أوضاعهم بالفعل، بطبيعة ما صارت إليه منطقة الشرق الأوسط من كونها باتت خط نار وإقليم تحالفات إقليمية ودولية، وأججت الصراعات بسبب وجود بعض القوى التخريبية والإقليمية كإيران وتركيا وقطر بالمنطقة، ودعمها لبعض الجماعات الإرهابية على حساب القوى والجيوش الوطنية، وهو ما زاد من معاناة اللاجئين بين سندان الظروف الاستثنائية التي تفرضها جائحة كورونا، ومطرقة النزاعات والصراعات الدائرة في الشرق الأوسط.

وهو ما ترى مؤسسة ماعت أنه يستدعي تكاتفاً وتدخلأً أكثر حزمأً من قبل المجتمع الدولي؛ لرفع المعاناة عن كاهل هؤلاء الفئة الضعيفة، وضرورة النظر في زيادة الدعم المالي المقدم إلى الوكالات الاممية والاعاثية؛ لزيادة اعداد المستهدفين على الخط الأمامي لمحاربة الوباء، والذي يكون في مواجهته في شبه العراء، الاشخاص الذين يندرجون تحت فئات "اللاجئ"، و"النازح"، و"المشرد داخلياً"، و"الفار"، و"طالب اللجوء"، وجميعهم يحتاجون الآن -أكثر من أي وقت مضى - إلى نظرة أكثر إنسانية تحنو عليهم وترفق بأوضاعهم، وتجدد أملهم في إعادة إدماجهم ضمن أوطانهم .

### توصي مؤسسة ماعت بالآتي

- ينبغي على الجهات الأممية إيلاء أهمية قصوى لاستمرار المساعدات الإنسانية الموجهة للاجئين في الشرق الأوسط وتوجيه هذه المساعدات بصورة أساسية للمساعدات الصحية والغذائية لمنع سقوط لاجئين جدد في عداد الموتى.  
- إدراج اللاجئين في خطط الدول المضيفة لهم لمجابهة فيروس كورونا المستجد، وتخصيص إعانات نقدية وعينية حتى يتمكنوا من مجابهة انقطاعهم عن العمل بسبب الجائحة.  
- ضرورة تصديق كافة الدول في إقليم شرق المتوسط على اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين لعام 1951.  
- ضرورة إيلاء المجتمع الدولي الأهمية القصوى من مساعدة الدول المضيفة في إدارة الاستجابة للاجئين، الذين يعيش معظمهم في مخيمات مكتظة وتقديم الدعم لتلك الدول للحصول حقوقهم في التعليم والصحة وتطوير مهاراتهم ليتمكنوا من إعالة أسرهم في بيئة آمنة وصحية، بوصفهم الأكثر فقراً ويتعرضون لظروف معيشية متدنية، وذلك وفقاً للتقارير الصادرة عن العديد من المنظمات الدولية ذات الصلة.

## المصادر باللغة العربية

- (1) جامعة مينيسوتا، الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، للاطلاع على فصول الاتفاقية، الرابط: <https://cutt.us/WbGpJ>
- (2) اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، على الرابط التالي: <https://www.unhcr.org/ar/4f449ed56.html>
- (3) البات الحماية الدولية للاجئين ومصداقيتها، مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، 24 مايو 2014، للمزيد على الرابط التالي: <https://tinyurl.com/y64l3nhu>
- (4) جامعة مينيسوتا، مكتبة حقوق الإنسان، مبادئ توجيهية بشأن التشريد الداخلي، للاطلاع على المذكرة التمهيدية للمبادئ التوجيهية، وكافة المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي، الرابط: <https://cutt.us/hAwDj>
- (5) تفاقم البطالة والجوع بين اللاجئين السوريين بسبب كورونا، مستجدات ورؤى سويسرية، 10 مايو 2020، للمزيد على الرابط التالي: <https://tinyurl.com/y34wrnfx>
- (6) فيروس كورونا وأثاره الاقتصادية والاجتماعية على اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، بوابة اللاجئين الفلسطينيين، على الرابط التالي: <https://tinyurl.com/yxr32q86>
- (7) تحقيق إخباري: فقدان عمال اليومية المهاجرين في ليبيا لعملهم بسبب قيود "كوفيد-19"، [http://arabic.news.cn/2020-09/09/c\\_139356367\\_2.htm](http://arabic.news.cn/2020-09/09/c_139356367_2.htm)
- (8) 80% من اللاجئين لن يكونوا قادرين على توفير الغذاء، الغد، 30 مايو 2020، للمزيد على الرابط التالي: <https://tinyurl.com/y2czgdqh>
- (9) اللاجئين والنازحون بحاجة عاجلة للمساعدة والوصول إلى شبكات الأمان الاجتماعي خلال أزمة فيروس كورونا، المفوضية السامية لشئون اللاجئين، 1 مايو 2020، للمزيد على الرابط التالي: <https://tinyurl.com/y5n25k5c>
- (10) اللاجئين السوريون يتضررون بشدة نتيجة الانكماش الاقتصادي الناجم عن فيروس كورونا، المفوضية السامية لشئون اللاجئين، 16 يونيو 2020، للمزيد على الرابط التالي: <https://tinyurl.com/yyswknn9>
- (11) اللاجئين عبر العالم العربي يطالبهم بالتأثير الاقتصادي لفيروس كورونا، المفوضية السامية لشئون اللاجئين، 1 مايو 2020، للمزيد على الرابط التالي: <https://tinyurl.com/y5xjrswp>
- (12) تضرر الأطفال اللاجئين بشدة جراء إغلاق المدارس الناجم عن فيروس كورونا، المفوضية السامية لشئون اللاجئين، 11 مايو 2020، للمزيد على الرابط التالي: <https://tinyurl.com/y64t9vfa>
- (13) تقرير للمفوضية: فيروس كورونا يهدد تعليم اللاجئين ونصف الأطفال اللاجئين في العالم خارج المدرسة، المفوضية السامية لشئون اللاجئين، 3 سبتمبر 2020، للمزيد على الرابط التالي: <https://tinyurl.com/yxj8vurl>
- (14) بحسب دراسة جديدة للإسكوا، غياب مرافق غسل اليدين سيعرض أكثر من 74 مليون شخص في المنطقة العربية للإصابة بكوفيد-19، أخبار الأمم المتحدة، 15 أبريل 2020، للمزيد على الرابط التالي: <https://tinyurl.com/yxzyb78r>
- (15) المفوضية وبرنامج الأغذية العالمي يحذران من تعرض اللاجئين في إفريقيا للمجاعة في ظل فيروس كورونا، المفوضية السامية لشئون اللاجئين، 9 يوليو 2020، للمزيد على الرابط التالي: <https://tinyurl.com/y55qhzuz3>
- (16) خطة المنظمة الدولية للهجرة الاستراتيجية الإقليمية للتأهب والاستجابة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لجائحة كوفيد-19، المنظمة الدولية للهجرة، للمزيد على الرابط التالي: <https://tinyurl.com/y2n8bawz>
- (17) مفوضية حقوق الإنسان، سلسلة التدريب المهني رقم 7، دليل التدريب على رصد حقوق الإنسان، رصد وحماية حقوق الإنسان الخاصة بالعائدين والمشردين داخلياً. <https://cutt.us/k2ZiQ>
- (18) إجراءات محاربة كوفيد-19 تزيد أعباء اللاجئين في الأردن، الفناز للإعلام، 14 مايو 2020، للمزيد على الرابط التالي: <https://tinyurl.com/y6eo3v3n>
- (19) عائلات سورية لجنت لتكريا تعرضت بناها للزواج القسري والاستغلال الجنسي ودعارة الأطفال والإتجار بهم، جريدة عالم السياحة والاقتصاد، 17 أغسطس 2020، للمزيد على الرابط التالي: <https://www.tourismworld-seyaha.com/?p=14024>
- (20) مركز كارنيغي للشرق الأوسط، أزمات اللاجئين في العالم العربي، 2019. <https://cutt.us/AI6RC>
- (21) انقراة تنقل مئات من اللاجئين الى الحدود لايتاز أوروبا، صحيفة العرب إلكترونيا، 29 فبراير 2020. <https://cutt.us/bmtLF>
- (22) في أزمة استغلال اللاجئين.. رهنات تركيا تقودها لمآلات خاسرة، العين الإخبارية، 10 سبتمبر 2019. <https://cutt.us/Fg3BK>
- (23) "كورونا" يعمق أوجاع اللاجئين وسط تراجع الاهتمام الدولي ووقف برامج التوطين، اندبنت عربية، 23 مارس 2020. <https://cutt.us/jafw9>
- (24) الأمم المتحدة: كورونا سيتفشى مجددا إذا لم نتدخل في مناطق الحرب والفقر، الجزيرة، 3 مايو 2020. <https://cutt.us/zxjcg>، وطلاع أيضاً كورونا يهدد ملايين النازحين حول العالم، فيديو، منشور على قناة "دوتش فيلا" الألمانية، 19 يونيو 2020. <https://cutt.us/AlS9N>
- (25) مفوضية اللاجئين تهدي وزارة الصحة 15 ألف قناع N95 لمواجهة كورونا، الموجز، 7 يونيو 2020. <https://cutt.us/ZAPbT>

## المصادر باللغة الإنجليزية

- (1) 1967 Optional Protocol relating to the Status of Refugees, The United Nations High Commissioner for Refugees, Available at the following link: <https://www.unhcr.org/en-us/protection/basic/3b66c2aa10/convention-protocol-relating-status-refugees.html>
- (2) Economic misery engulfs Syrian refugees and their hosts, The United Nations High Commissioner for Refugees, Available at the following link: <https://tinyurl.com/y29jmi7q>
- (3) Universal Declaration of Human Rights, The United Nations, Available at the following link: <https://tinyurl.com/y23h88ek>
- (4) GENDER MATTERS: COVID-19'S OUTSIZED IMPACT ON DISPLACED WOMEN AND GIRLS, Refugees International, Available at the following link: <https://tinyurl.com/y46jqzvw>
- (5) AI, Tackling the Global Refugee Crisis, From Shirking to Sharing Responsibility. <https://cutt.us/wVGXY>